



نشرة تصدر عن: مواطن،

المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - رام الله

الافتتاحية

الدور المقبل لأبو عمار

تعيد الشعوب صناعة أبطالها ورموزها، وتعيد تحديد معنائهم بعد وفاتهم، ليلهمهم في حياتهم ويشكل قنوة في المواقف والأمال والتطلعات لدى الأحياء.

هذه هي تركة القلة من القادة للشعوب.
وها هو مسعى الاستحواذ على هذه التركة قد بدأ.
ككل يريد أبو عمار، وكل يسعى للحصول عليه بعد رحيله، حتى من ناهضه في فترة أو أخرى. سيكون أبو عمار رقماً أصعب بعد وفاته.

رحلة أبو عمار لم تنته، توفي في باريس، مراسيم رسمية في القاهرة، ومواراة مؤقتة في التراب في رام الله.
لن تتم أية اتفاقية لإنهاء الصراع مع إسرائيل دون مكان ملائم له في القدس.
سيبقى أبو عمار الطرف الوحيد القادر على توقيع أية اتفاقية تنهي الصراع.
لن يجرؤ أحد بعده على ذلك.

يرى البعض أن في رحيل أبو عمار نهاية حل الدولتين، وعودة إلى حل الدولة الواحدة.
على الرغم من فضائل ومميزات الدولة الواحدة، كان أبو عمار يدرك تمام الإدراك أن هذا غير ممكن في المدى المرئي.
لكن وفاته ستجعل من المتعذر على أية قيادة فلسطينية قادمة القبول بأقل مما رفضه هو من حلول.

هذا خط أحمر آخر من تركة الرئيس الراحل فيما يتعلق بالحلول النهائية.
ولهذا السبب أيضاً، قد يتعذر على القيادة الفلسطينية المستقبلية إيجاد شريك إسرائيلي، تماماً، كما أن موقف حكومة إسرائيل أن لا شريك فلسطيني بوجود أبو عمار.

وبهذا المعنى، فإن أية ترتيبات سياسية مرحلية لا بعد استراتيجي لها لأنها ستترك جذور الصراع متوقدة ما لم يوجد شريك إسرائيلي قادر على صنع السلام.
هذا ما توصل إليه الرئيس الراحل في حياته وما تركه بعد وفاته.

ومن الجلي، أيضاً، أنه لن توجد أية شرعية سياسية لأية قيادة قادمة في الأمدين القريب والبعيد دون أن تكون منتخبة.
لقد مر الرئيس بهذا الامتحان، وكان تواقاً قبل رحيله للمرور به مرة أخرى إزاء رفض بعض الأطراف التي تتشدق بالديمقراطية لفظاً ونتاجها فعلاً.

وسينطبق هذا أيضاً على حركة «فتح» على الرغم من نجاح البعض خلال حياة الرئيس بتجميد الحراك الداخلي في الحركة، وتعطيل الانتقال إلى المساسة فيها.

إن الأيام والأسابيع القادمة لن تشكل مؤشراً كافياً للمستقبل.
فالقيادة الحالية لـ «فتح» في وضع صعب، إذ أنها تقع بين حجري الرحي «الحاجة لإجراء انتقال سلس وسريع للسلطة، والحاجة لمشاركة واسعة من داخل الحركة في هذه العملية.
والمشاركة الواسعة غير ممكنة دون إصلاح حركة «فتح» وإجراء انتخابات فيها على كل المستويات.
ومن البين أن هذا يحتاج إلى عام على الأقل لاتمام المهمة.
إن القرار داخل «فتح» أيضاً تلزمه الشرعية التي أخضع الرئيس نفسه لها، إضافة إلى شرعيته النضالية.
وكان نفسه يقول إزاء محاولات تهميشه سياسياً إنه الرئيس المنتخب، ولا يحق لأحد غير الشعب الفلسطيني تقرير من يمثلهم ومن يقودهم.

لقد أدار أبو عمار دفة الحكم بشكل مركزي، لكنه أيضاً كان صمام أمان سياسي في معترك المفاوضات والصراع.
لن تتمكن القيادة الجديدة بعد المرحلة الانتقالية من الحكم بالأسلوب نفسه، وسيجري فتح النظام السياسي الفلسطيني للتغير، لمشاركة أوسع في القرار الذي سيعكس أيضاً التعددية الموجودة في المجتمع الفلسطيني.
وسيترك هذا أثراً على الحياة السياسية الفلسطينية، وعلى القرار السياسي أيضاً، حله إيجابي، وكصمام أمان يستوحي الموقف من تركة الرئيس.

وها هو مقر حصاره، مرقدته المؤقت، شاهد...
حي...
فاعل...
وينراس...
ومؤشر ودليل للطريق، هكذا يحيا القادة بعد رحيلهم.

كتب حسام عز الدين؛

وقف الفلسطينيون على أطراف أصابعهم، حينما وصل نبأ إطلاق النار في خيمة العزاء في مدينة غزة، في الوقت الذي كان فيه محمود عباس «أبو مازن» قد وصل الخيمة قادماً من الضفة الغربية لمشاركة أهل القطاع في العزاء بالرئيس الراحل ياسر عرفات.
وسبب القلق الذي انتاب الفارغ الفلسطيني هو المعلومات الأولية التي تحدثت عن أن إطلاق النار كان «محاولة لاغتيال عباس».
ولم يتلاش القلق إلا بعد أن أعلنت الأطراف كافة إدانها للحادثة، والتوضيح بأن إطلاق النار نجم عن فوضى استخدام السلاح.
ليس إلا، مع التنبيد الحادثة التي أوقعت شهيدين.
وروى أحد شهود العيان لـ«أفاق برلانية» كيف وقعت الحادثة، وقال «بعد وصول أبو مازن إلى خيمة العزاء وصل حوالي ٢٠ شاباً يحملون السلاح، وبيدوا بإطلاق النار في الهواء، وبهتفون بحياة الرئيس عرفات».
وأضاف، «عندها تدخل أحد أفراد الأمن الرئاسي، وحاول منع الشبان من إطلاق النار ...
وأثناء النقاش بين أفراد الأمن والشبان المسلحين، سقط أحد الشبان على الأرض وهو يحمل السلاح بيده، ثم خرجت عدة طلقات من السلاح، الأمر الذي أدى إلى استشهد اثنين من الأمن كانوا يقفان بالقرب من الشبان المسلحين».

حادث غزة عرض ناجم عن الفوضى وليس له أي بعد شخصي أو سياسي

وأعلن «أبو مازن» للصحافيين، عقب وقوع الحادثة مباشرة أن الحادث عرضي، ناجم عن الفوضى، وليس له أي علاقة شخصية به..
وتلقت كافة وسائل الإعلام العالمية والعربية هذه الحادثة، على اعتبار أن العالم يتوقع إشكاليات داخلية خلال نقل السلطة بعد وفاة الرئيس عرفات، في الوقت الذي أبدت فيه الولايات المتحدة وأوروبا إعجابها بالخطوات الأولية التي نفذتها القيادة الفلسطينية في نقل السلطة.

وقال عباس، «أنا متأكد أنه لم يعتمد شخص أن يطلق النار على شخص، وأحزم أنه لا يوجد أي تعمد للاعتداء على أي شخص أو إصابة أي شخص لا من «فتح» ولا من غيرها».

ووجد «أبو مازن» من هذه الحادثة فرصة، للإعلان عن مدى استيائه من الفوضى الأمنية، داعياً إلى ضبط الوضع الأمني لمنع تكرار مثل هذه الحوادث.
وأضاف، «الوضع الأمني يجب أن يعالج الآن ...
هناك بعض الأوضاع الأمنية المنفلتة وغير المنضبطة هذه بالتأكيد لا بد أن تضبط من أجهزة الأمن الفلسطينية».
ورأى أبو مازن أن حادث إطلاق النار في بيت العزاء الذي أسفر عن مقتل اثنين وإصابة أربعة آخرين (حادث إطلاق النار)، لكن باعتقادي أن كل الآخرة للسووليين والمدنيين والعسكريين سيقومون بواجباتهم لضبط الساحة ونشر العالء، حينها، أننا شعب حضاري ويستحق الاستقلال والدولة المستقلة».

البديل الدستوري والمهمة الصعبة

وعلى الرغم مما يؤكدُه القادة السياسيون من أن الأمور تسير على ما يرام لغاية الآن، فإن وضوح الرؤيا بشأن المستقبل ما زال منشوشاً لدى الشارع الفلسطيني، عوضاً عن أن المجتمع الفلسطيني «شاكك» إزاء الوضع السياسي، ولا يؤمن إلا بما يراه ويشعر به.

إن ما قامت به القيادة الفلسطينية على صعيد نقل السلطات التي كانت بيد الرئيس ياسر عرفات قبل حيلة آثار اعجاب العالم

فقد وضع رحيل عرفات القادة الفلسطينيين أمام مهمة وصفها مراقبون ب الصعبة»، وبخاصة فيما يتعلق بالبدائل القيادية أو على صعيد ضبط الشارع الفلسطيني.

فالرئيس الراحل جمع بيده مناصب عدة، منها رئاسة اللجنة المركزية لحركة «فتح» ورئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ورئاسة السلطة الفلسطينية، ومجلس الأمن القومي الأعلى، عوضاً عن ترؤسه لاجتماعات القيادة الفلسطينية المشتركة.
وإضافة إلى ذلك، فقد تميز عرفات بقدرة فائقة في ضبط الإشكاليات الأمنية الداخلية، وبشكل سريع، وقال أحد المراقبين، عقب تشييع جثمان الرئيس عرفات في المقاطعة في ظل حالة اندفاع جماهيري وإطلاق نار مكثف في سماء رام الله، «إن واحداً فقط يستطيع ضبط هذا الوضع ...
لكنه اليوم ليس موجوداً».
سائناً، ومن هو؟
أجاب، «الرئيس عرفات».

وعلى صعيد نقل السلطات التي كانت بيد الرئيس عرفات قبل رحيله، فإن ما قامت به القيادة الفلسطينية على هذا الصعيد أثار إعجاب العالم السياسي، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قال وزير الخارجية المستقيل كولون باول «نظرت بإعجاب إلى آلية نقل السلطات في فلسطين».

وحسب القوانين واللوائح، فقد خلف محمود عباس «أبو مازن» الرئيس عرفات في رئاسة اللجنة التنفيذية بعدما انتخبته اللجنة لهذا المنصب، وتسلم فاروق القدومي «أبو اللطف» منصب رئاسة اللجنة المركزية لحركة «فتح»، بعد انتخابه من قبل أعضاء اللجنة أنفسهم، في حين تسلم روجي فتوح مهام رئيس السلطة (مؤقتاً) ولدة ستين يوماً، حسب ما نص عليه القانون الأساسي، وبقي أحمد قريع «أبو علاء» رئيساً لمجلس الوزراء، فيما الحق إليه أيضاً رئاسة مجلس الأمن القومي الأعلى.
وأعلن فتوح يوم التاسع من كانون الثاني القادم موعداً لإجراء الانتخابات الرئاسية، حيث بدأت الأحاديث في أروقة حركة «فتح»، عن مرشحها لهذا المنصب، إذ تسود آراء داخلية بإمكانية ترشيح «أبو مازن» أيضاً لشغل هذا المنصب، إضافة إلى منصب رئيس اللجنة التنفيذية، وفي الوقت ذاته أكد عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» عباس زكي أن هذا الموضوع لم يحسم بعد.

وبقي أمام حركة «فتح» أيام قليلة للإعلان عن مرشحها لهذا المنصب، على اعتبار أن إعلان مرسوم موعد الانتخابات حدد ١٢ يوماً لن أراد ترشيح نفسه، بعد العشرين من الشهر الجاري.
ولا يتوقع أن تنجح حركة «فتح» في تحديد مرشحها خلال الفترة القليلة القادمة، الأمر الذي قد يؤدي إلى الاتفاق على محمود عباس «إلى حين».

اجتماعات مكثفة في القطاع في ظل الإعداد لانتخاب الرئيس
وعلى ما يبدو، فإن رئيس اللجنة التنفيذية محمود عباس لا يبرهن فقط على دعم فتحاوي لشغل هذا المنصب، بل إنه ينظر إلى قواعد التنظيمات الأخرى، وهذا ما أظهرته الاجتماعات المكثفة التي يجريها عباس مع قيادات من «فتح» ومن غيرها في قطاع غزة.
وأكد أبو مازن أن البرنامج الذي جننا من أجله والقائات مع كافة الفصائل الفلسطينية منفردة ومجمعة مستمرة، والجدول لن يتعطل بسبب حادثة إطلاق النار في خيمة العزاء.

نقاشات «فتح» هي من سيحسم المسألة

وفي حين أن عباس يكثف من لقاءاته مع الفصائل الفلسطينية المختلفة وقادة الأجهزة الأمنية لترتيب الأوضاع قبل خوض انتخابات الرئاسة، فإن هناك من يؤكد على أن

قضايا ما بعد عرفات

أفقا



النقاشات التي تدور داخل حركة «فتح» هي الأهم على صعيد اختيار مرشح الرئاسة.

وتتف الأحزاب الفلسطينية المنضوية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية موقف المترقب الحذر إزاء النقاشات داخل حركة «فتح» بشأن المرشح لمنصب الرئاسة.
ويقول بسام الصالحي، أحد قياديي حزب الشعب، «إن نقاشات «فتح» الداخلية هي التي ستحدد، بالفعل، إجراء الانتخابات الرئاسية بشكل سلس وهادئ، أو سينتهيها نوع من القلاقل» وعن نظرتة للمستقبل بعد رحيل الرئيس عرفات، يقول الصالحي، «هناك واقع أصبحنا موجودين فيه، وهو رحيل الرئيس عرفات وما سببه ذلك من اهتزاز ما للسلطة الوطنية»، وبحسب الصالحي، فإن العمل الفلسطيني بحاجة إلى تجديد، سواء على صعيد السلطة أم على صعيد منظمة التحرير والشرعيات الأخرى القائمة.
وقال، «التغيير المطلوب هو في إعادة صياغة العلاقة الوطنية».

ولا يستثنى الصالحي الفصائل الفلسطينية الأخرى من عملية التغيير، حيث قال، «حتى أن هناك تميل إلى المشاركة في الانتخابات التي تمتثل للرئيس عرفات، لذلك يجب أن تجرى عليها تغييرات مثلما ستجري على السلطة»، ومما يعزز افتراضية أن الإشكاليات، وإن كانت ستحل، سيكون مركزها حركة «فتح»، هو أن القوى الفلسطينية المؤثرة الأخرى مثل حركتي «حماس» و«الجهاد»، لن تشارك في الانتخابات الرئاسية، وإن كانت تميل إلى المشاركة في الانتخابات البلدية والتشريعية.
وقال محمد الهندي أحد قادة حركة الجهاد الإسلامي، «إن الحركة ستبحث موقفها النهائي من هذه المسألة بعد استكمال النقاشات مع محمود عباس».
إلا أن الهندي شدد على أن ما يهم حركته هو، «الحفاظ على الأمن الفلسطيني العام الداخلي».

وأعلن القيادي في حركة حماس محمود الزهرا، عقب لقاء قياديي الحركة مع «أبو مازن» في غزة أن الحركة لن تشارك في الانتخابات «لأنها انتخابات مجتزأة».

وقال، «اتفاقية أوصلو انتهت، والرحلة الانتقالية انتهت».
من جهته، أوضح اسماعيل هنية، أحد قادة «حماس»، أن الإشكالية ليست قضية دستورية «بقدر ما هي قضية وطنية»، وتطالب «حماس» بانتخابات عامة تقوم على أساس غير الذي قامت عليه الانتخابات التي تمت العام ١٩٩٦ استناداً إلى اتفاقية أوصلو.
وتطالب فصائل، ومنها «حماس» و«الجهاد»، بتشكيل قيادة وطنية موحدة، وفي تعليق حول هذا المطلب قال عباس «هذه مطالب مطروحة في السابق وهي طلبات مشروعة، وبالتأكيد يجب أن نبحثها لأن القيادة الوطنية الموحدة مطلب الجميع»، مشدداً على أنه على الجميع أن يشارك في تحمل المسؤولية، ونحن كمنظمة تحرير نرحب بمشاركة الجميع».

إلا أن النائب حاتم عبد القادر، يعارض ما تطالب به فصائل فلسطينية بتشكيل قيادة فلسطينية موحدة، وقال، «تشكيل قيادة موحدة للسلطة الفلسطينية إنما يضر بالشرعية التي تقول إننا بنيناها».
وأضاف، «الؤاسات الفلسطينية كافة مفتوحة للجميع، وإن كان أيّ من الفصائل يرغب في الدخول في هذه المؤسسات فهاهلاً وسهلاً به».

غير أن نقاش منصب رئاسة السلطة، لن يكون بالحدة ذاتها في نقاشات الفصائل مثلما سيكون عليه الحال في داخل حركة «فتح».
وسبب ذلك، هو وجود ثلاثة تيارات في داخل حركة «فتح» تشكلت بشأن منصب رئاسة السلطة، فالرأي الأول الذي يؤيده الفتحاويون السعامي هو الاعتقاد على المفاوضات الدبلوماسية لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والتركز على بناء البيت الفلسطيني، حيث يبرز محمود عباس في هذا التيار، ويؤيده كثيرون من أعضاء اللجنة المركزية.

لذلك، فقد أعلن أكثر من مصدر فتحاوي من الرعيل الأول لـ«فتح» أن الغالبية تميل إلى ترشيح «أبو مازن» لمنصب رئيس السلطة في الانتخابات القادمة.
أما التيار الثاني، فهو التيار الذي يتولى أوضاعاً إشكالية بحكم طبيعة المجتمع الفلسطيني السياسية مع الجانب الاسرائيلي، لذلك فإن المقاومة الفلسطينية هي الطريق الأوحد لمواصلة العمل نحو تحقيق الحقوق الفلسطينية المشروعة، ويبدو فاروق القدومي، الذي عارض أوصلو سابقاً، من أقوى الشرحين في هذا المنصب.
والتيار الثالث، هو تيار الانتفاضة الحالية، والتمثل في الموقف الوسط الذي يأخذ المقاومة إلى جانب المفاوضات السياسية، ويمثل هذا التيار مروان البرغوثي المعتقل في سجون الاحتلال، حيث أعلن أكثر من مصدر أنه سيرشح نفسه لشغل هذا المنصب.
وعلى الرغم من العديد من المراقبين يتوقعون أن تشهد النقاشات بشأن هذا المنصب، إشكاليات داخلية، فإن الصالحي يتوقع وقوع إشكاليات بحكم طبيعة المجتمع الفلسطيني السياسية التي عارضت أي إشكاليات داخلية وحرمت الاقتتال الداخلي.
وفي هذا السياق، تميل آراء كثيرة في حركة «فتح» إلى أهمية الإجماع على مرشح واحد للحركة، من أجل ضمان بقاء «فتح» قائدة للسلطة الوطنية، لذلك يسود توجه بأن يكون الإجماع على محمود عباس.

وفي لغائه مع مجموعة من الصحافيين في قطاع غزة، قال وزير الشؤون الأمنية الأسبق محمد دلحان إنه «من المهم ترشيح محمود عباس عن مؤسسات «فتح»، حتى لا يتعذر الرشحون ويضعف موقف الحركة».
وبحسب دلحان، فإن «أبو مازن» هو «من يستطيع أن يكون جسراً بين الماضي والحاضر والمستقبل، بل يجمع بين الأجيال» إلا أن عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» عباس زكي يرى أن المرشح لمنصب رئاسة السلطة لن يكون ممثلاً لحركة «فتح» فقط، بل للشعب الفلسطيني.
وقال، «هو مرشح لرئاسة الشعب الفلسطيني وليس مرشحاً لرئاسة حركة «فتح»، وعليه فإن اختيار هذا المرشح يحتاج إلى دقة وعناية في الاختيار، وبالأساس نحن نبحث عن مرشح تتوفر فيه الإيجابيات التي يمكن أن تخفف من معاناة الشعب الفلسطيني»، وقال زكي، «إن النقاشات الدائرة الآن إنما هي لجسم مرشح لرئيس

برلمانية

آفاق

الخميس ١٨ تشرين ثاني ٢٠٠٤ م المجلد الثامن، العدد ٣

السلطة الوطنية الفلسطينية يحظى بتأييد الأطر القيادية في اللجنة المركزية لحركة «فتح» والمجلس الثوري للحركة وكواد الحركة، إضافة إلى التشاور مع كافة القوى الحية في فلسطين، وتقول النائبة دلال سلامة إن الجميع يدرك أن حركة «فتح» هي العمود الأساسي للنظام السياسي الفلسطيني، مشيرة إلى أن القضية الأهم الآن أمام حركة «فتح» هي «الحفاظ على الحركة، التي تعتبر موروث أبو عمار، ولا بد من الحفاظ على هذا الموروث».
وهذا الأمر إنما يتم، حسب سلامة، من خلال مواصلة النقاش داخل الأطر التنظيمية المختلفة للحركة، وتجسيد قوتها لخوض الانتخابات القادمة، سواء الرئاسية أم البلدية أم التشريعية».

واتفقت سلامة، على أن غياب أبو عمار، سبب تفاعلياً للأراء داخل الحركة وتفاعلها بشكل أكثر من أي وقت مضى.
وقالت، «الرئيس كان القادر على تجميع مختلف الخطوط والعمل على تماسكها».
ويبدو منسق اللجان الشعبية في الضفة الغربية أحمد صافي، وهو ممثل «فتح» في اللجان، متفائلاً إزاء آلية عمل حركة «فتح» في المرحلة المقبلة، ويقول أنه مؤسس حركة «فتح» ستكون أكثر انضباطاً في العمل المؤسساتي، ويوضح صافي سبب تفاؤله، بالقول، «في عهد الرئيس عرفات، كان الكثير من مسؤولي التنظيم يطر حون أنفسهم بانهم الأقرب إلى الرئيس ياسر عرفات، لكن اليوم وبعد رحيل القائد لم يعد لهؤلاء أي مبرر لتمرير آرائهم، وكل الأراء ستخضع اليوم للنقاش في مختلف الأطر التنظيمية للحركة».
وقال، «لذلك اعتقد أن مؤسسات حركة «فتح» ستكون أكثر تماسكاً بالقرارات الجماعية من الفترة الماضية».

واستبعد صالح زرافت، الأمين العام للاتحاد الديمقراطي أن يكون هناك أي إشكاليات داخلية في الفترة المقبلة «وإن كانت هناك إشكاليات ستظهر بين الحين والآخر لحسابات شخصية».
وقال، «بتقديري ستسير الأمور وفق القوانين والأنظمة، بل إنه سيعمل على تطوير وتعزيز هذه القوانين»، وأضاف «استبعد كلياً موضوع الاقتتال الداخلي، والصراعات التي من الممكن أن تظهر في صراعات شخصية داخل حركة «فتح» واعتقد أن حركة «فتح» قادرة وتدرك تماماً أهمية استيعاب هذه الصراعات، لأنها تعلم أنه بدون توحيد صفوفها فإنها ستستصر، وبخاصة في قطاع غزة، حيث الوجود الإسلامي الأكثر كثافة».
وكشف صالح النقاب عن نقاشات تدور في هذه الأثناء بين ما وصفه به التيار الديمقراطي، بشأن ترشيح شخص ما لمنصب رئيس السلطة الوطنية.
وقال «هناك نقاشات من هذا القبيل، من أجل ترشيح شخص لمنصب رئيس السلطة الوطنية، سواء من داخل التيار الديمقراطي نفسه، أم شخصية مستقلة، لكن الأمور لم تحسم بعد».

ملف صحة الرئيس عرفات: هل يؤثر على الانتخابات الرئاسية؟
وإن كان قياديو حركة «فتح» وفي تصريحاتهم المتتالية، يؤكدون تمسكهم بوحدة الحركة وبوحدانية مؤسسات التنظيم، فإنه ما زالت هناك قضايا عالقة من الممكن أن تؤدي إلى إشعال الأمور من الداخل، ومن هذه القضايا القضية المركزية المتعلقة بملف صحة الرئيس والسبب الحقيقي لوته.

فطوال فترة تشييع الرئيس عرفات، سواء في المقاطعة أم خلال أيام تقبل التعازي، خيمت المطالبات الشعبية بأهمية معرفة حقيقة ما جرى مع الرئيس ياسر عرفات، وهل تعرض لتسمم أم أنه توفي نتيجة التقدم في العمر.
ومهما كان السبب، فإن الجماهير التي أمت المقاطعة، لم تكن لتفتنع بسبب موت الرئيس، حيث يروى أنه تعرض للتسمم «في التسمم».
ومما عزز هذا الاعتقاد، غياب التقرير الطبي الشافي من فرنسا، إضافة إلى ما طالب به الدكتور الخاص للرئيس عرفات أشرف الكردي بالتحقيق في ظروف وفاة عرفات، على الرغم من إعلان الأوساط الرسمية في باريس «أنه لو كان هناك شيء من هذا القبيل لما أصدر قرار بالدفن».

وعلى ما يبدو، فإن القيادة الفلسطينية تنهت إلى أهمية معرفة تفاصيل ما جرى للرئيس، وبخاصة بالنسبة للشعب الفلسطيني الذي يطالب بمعرفة ما جرى لزعيمة.
وتقدمت السلطة الفلسطينية رسمياً، إلى الحكومة الفرنسية بطلب لتسلم التقرير الطبي حول حقيقة ما جرى للرئيس ياسر عرفات.
وأعلن مكتب رئيس الوزراء أحمد قريع أن مجلس الوزراء يقدم بطلب رسمي إلى الحكومة الفرنسية جاء فيه «إننا نطالب الحكومة الفرنسية بتسليمنا الملف الكامل حول وفاة ياسر عرفات وظروف وفاته».
وتوقعته النائبة دلال سلامة أن يحدث التقرير، إن كان تضمن تأكيداً على تسمم الرئيس، تصعباً جديداً في الانتفاضة ضد جيش الاحتلال.
وقالت سلامة، «هذا الموضوع حساس جداً، واعتقد أنه من حق الشعب الفلسطيني، وليس الفتحاويين أنفسهم فقط، معرفة ما جرى مع الرئيس ياسر عرفات بكل دقة».
وأضافت «إذا ثبتت صحة التسمم، فاعتقد أن هذا الأمر سيكسب نفسه على واقع «فتح»، والواقع الفلسطيني بشكل عام، وسيدخل الفتحاويون والشعب الفلسطيني في حالة جديدة من تصعيد الانتفاضة ...
وسيدخل ردة فعل غير بسيطة في الشارع الفلسطيني»، واعتبرت سلامة أن تقدم الرئيس رسمي إلى الحكومة الفرنسية للحصول على التقرير الطبي إنما هي نتيجة «طبيعية» لا يدور في الشارع الفلسطيني من أحداث بشأن تسمم الرئيس عرفات.
وقالت، «هناك الكثير من الشبهات والحيثيات التي تبادلها الأطباء، ومنهم دكتور الرئيس الخاص ...
فكل هذه الشبهات ولدت قناعات لدى الشارع الفلسطيني بأن الرئيس تعرض للتسمم باستخدام تكنولوجيا عالية».
وفي ظل هذه الغاية من الأراء، التي لا يمكن حصرها، تبقى الإشارة إلى أن العالم قاطبة مشدود الأنظار اتجاه الوضع الفلسطيني، وبرأقه كيف سيدير نفسه بعد غياب قائده التاريخي، وهل ستنتج القيادة الفلسطينية في الجمع ما بين رغبة الشارع في توفير الأمن والأمان وتحقيق الحقوق الفلسطينية المشروعة، وبين دبلوماسية طالما تجاهلت المطالب الفلسطينية وحتى الدم الفلسطيني؟